اداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي عن العام 2023 – العام الذي انقضى... **ديسمبر 2023**

أداء البورصات الخليجية أضعف من نظيراتها العالمية التي شهدت ارتفاعات قوية مع تحرك الأسواق في اتجاهات مختلفة...

أنهت أسواق الأسهم العالمية تداولات العام 2023 بالقرب من تسجيل مستويات قياسية جديدة بعد المكاسب المستمرة التي شهدتها على مدار الشهرين الأخيرين من العام. *وكانت المؤشرات اليابانية والأمريكية هي الأفضل أداءً خلال العام، حيث سجلت الأخيرة مكاسب بفضل الأداء الممتاز الذي شهدته أسهم قطاع التكنولوجيا. إذ ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 43.4 في المائة بدعم رئيسي من المكاسب التي سجلتها سبعة أسهم في مجال التكنولوجيا والتي وصلت مساهمتها إلى أكثر من نسبة 17 في المائة من قيمة مؤشر مورجان ستانلي لجميع دول العالم.* ***ويعكس نمو أسواق الأسهم بصفة رئيسية مرونة النمو الاقتصادي في مواجهة الشكوك المتعلقة بالصدمات الجيوسياسية، ونمو أرباح الشركات بوتيرة أفضل من المتوقع والنهاية المتوقعة لدورة رفع أسعار الفائدة القياسية.***

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2023

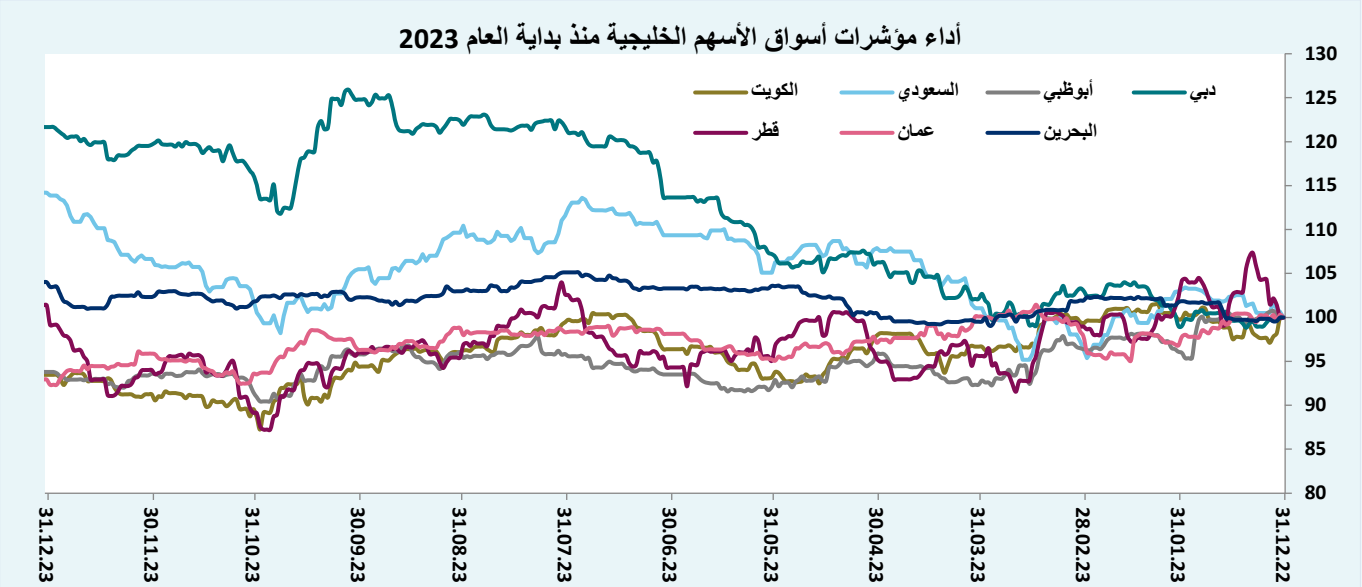

المصدر: بحوث كامكو إنفست

وأنهى مؤشر أسواق الأسهم الخليجية تداولات العام 2023 مسجلاً أحد أدنى معدلات النمو السنوية على مستوى العالم. إذ أنهى المؤشر تداولات العام عند مستوى 714.69 نقطة، مرتفعاً بنسبة 3.7 في المائة بعد أن سجل أداء متبايناً على مستوى كل دولة على حدة. وعلى مستوى البورصات السبع، سجلت أربعة منها مكاسب بينما أنهت الثلاثة المتبقية تداولات العام في المنطقة الحمراء. ***وكانت دبي هي الأفضل أداءً على مستوى المنطقة بتسجيلها نمواً بنسبة 21.7 في المائة، تليها السعودية، بمكاسب سنوية ثنائية الرقم بنسبة 14.2 في المائة. كما أنهى كلا من مؤشري بورصة البحرين وبورصة قطر تداولات العام في المنطقة الخضراء، على الرغم من تسجيلهما لمكاسب أقل بكثير بلغت نسبتها 4.0 في المائة و1.4 في المائة. من جهة أخرى، كانت عمان أكبر الخاسرين على مستوى المنطقة، بتسجيلها لخسائر بنسبة 7.1 في المائة، تبعه مؤشر السوق العام لبورصة الكويت، الذي خسر نسبة 6.5 في المائة من قيمته، في حين تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.2 في المائة.***

كما سلط أداء البورصات الخليجية الضوء على أهمية الاكتتابات العامة الأولية في ظل توافر مجموعة قوية من الطروحات ساهمت في جذب تدفقات رؤوس الأموال العالمية ومساعدة السوق على تحقيق أداءً مرناً. إذ شهدت كلا من بورصتي السعودية ودبي اكتتابات عامة أولية لبعض الشركات الكبرى على مستوى المنطقة والتي حظيت بطلب قوي من قبل المستثمرين. *كما أن الأسواق، خاصة السوق السعودية، لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط الخام الذي ما يزال من العناصر الجوهرية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة.*

أداء الأسواق العالمية

أسواق الأسهم العالمية تسجل أفضل أداء سنوي منذ العام 2019 خلافاً لأدائها العام الماضي ...

شهدت الأسواق المالية في كافة أنحاء العالم تقلبات حادة مع اقتراب نهاية العام 2023، مما يعكس التكهنات المتعلقة بتحركات أسعار الفائدة ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي والوضع الجيوسياسي. حيث ارتفعت الأسهم بصورة حادة على مدار الشهرين الماضيين بينما انخفضت عائدات السندات القياسية من أعلى مستوياتها المسجلة منذ 16 عاماً والتي بلغت 5.0 في المائة في أكتوبر 2023 بالنسبة لسندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات لتصل إلى 3.9 في المائة بنهاية العام. ويعكس هذا الانخفاض الحاد الذي شهدته عائدات السندات تزايد توقعات خفض أسعار الفائدة في العام 2023 والتي تم تضخيمها على مدار الأسابيع القليلة الأخيرة من العام 2023 حيث قام المستثمرون والمتداولون بتسعير خفض أسعار الفائدة بوتيرة أعلى من المتوقع في العام 2024، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي. وشهدت أسواق الأسهم عاماً ممتازاً بتسجيل مؤشر مورجان ستانلي العالمي لمكاسب بنسبة 21.8 في المائة، فيما يعد أعلى معدل يتم تسجيله منذ العام 2019 متخذا أداءً معاكساً مقارنة بالتراجع الذي تم تسجيله العام الماضي بنسبة 19.5 في المائة. وشهد المؤشر انتعاشاً حاداً بنسبة 16.0 في المائة مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة خلال 7 أشهر الذي وصل إليه بنهاية أكتوبر 2023. ووصل مؤشر مورجان ستانلي العالمي إلى مستوى قياسي جديد في اليوم قبل الأخير من العام 2023، إلا انه سجل تراجعاً هامشياً في جلسة التداول الأخيرة ليصل إلى 3,169.18 نقطة.

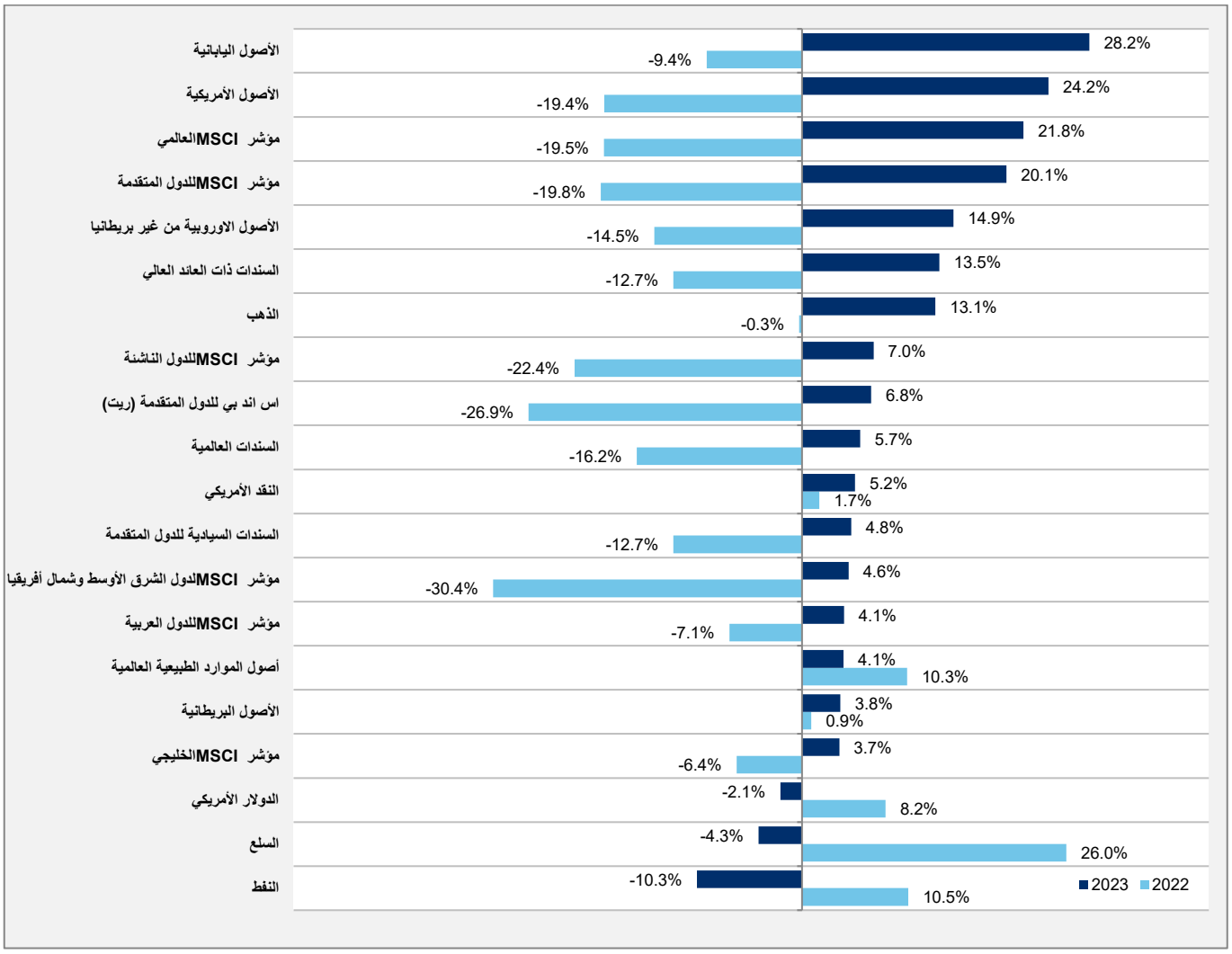

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست

وفي ذات الوقت، تم تسليط الضوء مرة أخرى على أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، في ظل ارتفاع مؤشر الحوكمة الصادر عن ستاندرد أند بورز بنسبة 25.9 في المائة خلال العام. وعلى الرغم من أن أسواق الأوراق المالية كانت من أبرز النقاط المضيئة لهذا العام، إلا أن سندات الشركات العالمية ذات العائد المرتفع سجلت هي الأخرى مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 13.5 في المائة بدعم رئيسي من تراجع العائدات في ظل الانخفاض الملحوظ للمخاطر المرتبطة بالنمو الاقتصادي وفشل الشركات. وفيما يتعلق بأداء أصول الملاذ الآمن، ارتفع الذهب بنسبة 13.1 في المائة خلال العام ووصل إلى أعلى مستوياته على الإطلاق في العديد من الدول، مما يعكس تأثير القضايا الجيوسياسية بينما انخفض الدولار الأمريكي بنسبة 2.1 في المائة مقابل سلة من العملات الرئيسية. من جهة أخرى، كانت السلع هي أكبر الخاسرين خلال العام، بقيادة النفط الخام الذي تراجع بنسبة أعلى 10 في المائة خلال العام.

وشهدت معظم أسواق الأسهم العالمية مكاسب جيدة ثنائية الرقم خلال العام. وكانت الأسهم اليابانية هي الأفضل أداءً بنمو بلغت نسبته 28.2 في المائة، تبعها مؤشر ستاندرد أند بورز 500 الذي ارتفع بنسبة 24.2 في المائة خلال العام. وجاءت أسهم قطاع التكنولوجيا في الصدارة بتسجيليها لمكاسب قوية في السوق الأمريكية، إذ ارتفع مؤشر ناسداك بنسبة 43.4 في المائة مما يعكس بصفة رئيسية المكاسب القوية لأسهم التكنولوجيا مثل شركات "Super Seven" - Apple وMicrosoft وAlphabet وAmazon و Nvidia وTesla و Meta . كما ساهم هذا في تعزيز أداء الأسواق العالمية المتقدمة التي سجلت مكاسب بنسبة 20.1 في المائة، في حين كان أداء الأسواق الناشئة أضعف بتسجيلها لمكاسب أقل بكثير بلغت نسبتها 7.0 في المائة فقط. وكان أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أقل من المتوقع إلى حد كبير، إذ سجلت واحدة من أدنى المكاسب بنحو 3.7 في المائة بنهاية العام.

أداء الأسواق الخليجية - 2023

بعد سنوات من الأداء المتميز والتفوق على نظيراتها من أسواق الأسهم العالمية، كان أداء أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي أضعف من المتوقع خلال العام 2023 حيث سجلت مكاسب أقل خلال العام مقارنة بالمكاسب ثنائية الرقم التي سجلتها معظم أسواق الأسهم العالمية الكبرى. إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 3.7 في المائة خلال العام بعد أن سجل انخفاضاً أقل نسبياً خلال العام 2022. وكان أداء المؤشر متقلباً خلال العام. وانخفض المؤشر إلى أدنى مستوياته المسجلة في عامين ونصف خلال شهر أكتوبر 2023 على خلفية التوترات الجيوسياسية المتعلقة بالحرب على غزة وتأثيرها على المنطقة بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط منذ بداية العام بسبب مخاوف نمو الطلب، لا سيما المتعلقة بأزمة انتعاش الاقتصاد الصيني. إلا أنه نظراً للتأثير الضئيل للحرب، شهدت المنطقة انتعاشاً بما يتسق مع الأداء القوي لأسواق الأسهم العالمية الرئيسية الأخرى. وتعافى مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنحو 15 في المائة منذ نهاية أكتوبر 2023. وكان أحد أبرز الاتجاهات خلال النصف الثاني من العام 2023 هو عدم الترابط بين أسعار النفط الخام ومؤشر البورصات الخليجي، حيث اتخذ كلا منهما اتجاهاً معاكساً للآخر.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء للعام 2022 (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات خلال السنه (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,477.0	(7.9%)	134.0	34.4	13.4	0.8	2.9%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,487.4	(4.0%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,569.7	(0.5%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	6,817.3	(6.5%)					
السعودية	11,967.4	14.2%	3,003.3	352.0	20.2	2.4	2.9%
أبوظبي	9,577.9	(6.2%)	788.8	77.4	27.2	3.0	1.6%
دبي	4,059.8	21.7%	185.1	26.0	9.1	1.3	4.3%
قطر	10,830.6	1.4%	171.6	34.2	12.6	1.4	4.5%
البحرين	1,971.5	4.0%	85.9	0.6	7.0	0.7	8.5%
مسقط	4,514.1	(7.1%)	23.0	2.5	13.8	0.9	4.9%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,391.8	527.0	18.7	2.2	2.9%

المصدر: بلومبيرج، الأسواق الخليجية وبحوث كامكو إنفست

وتباين أداء الأسواق الخليجية في العام 2023. وكانت دبي هي السوق الأفضل أداءً على مستوى المنطقة بتسجيلها لنمو قوي ثنائي الرقم بنسبة 21.7 في المائة، تبعتها السعودية بتسجيل نمواً بنسبة 14.2 في المائة. ويعزى النمو الذي سجلته دبي إلى المكاسب القوية لمؤشر السلع الكمالية الذي نما بنسبة 50 في المائة تقريباً، هذا إلى جانب نمو القطاع العقاري، ذو الثقل الوزني الكبير، بنسبة 38.4 في المائة، وهو الأمر الذي قابله تراجع عدد من المؤشرات من ضمنها مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع الاتصالات والمواد الأساسية، بينما في السعودية، جاءت المكاسب على خلفية الأداء الإيجابي الذي شهدته مختلف القطاعات بصفة عامة. كما سجل المؤشر العام لكلا من بورصتي البحرين وقطر مكاسب إيجابية بنسبة 4.0 في المائة و1.4 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجلت عمان أكبر انخفاض على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام، إذ تراجع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 7.1 في المائة. وجاءت الكويت في المرتبة التالية بتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 6.5 في المائة، تبعها المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية، والذي كان الأفضل أداءً خلال العامين الماضيين بتسجيله لتراجع بلغت نسبته 6.2 في المائة.

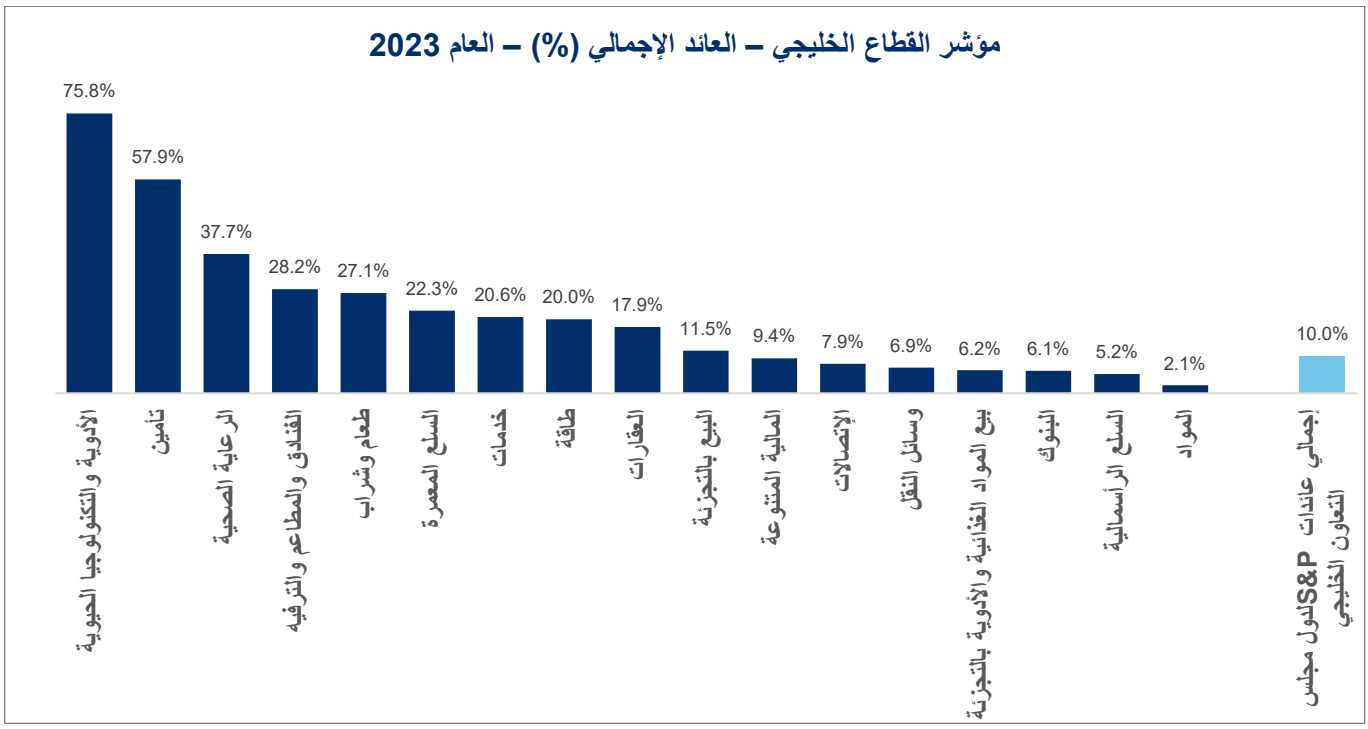

وشهدت معظم المؤشرات القطاعية لدول مجلس التعاون الخليجي نمواً بصفة عامة بصدارة عدد من المؤشرات التي تضمنت مؤشر قطاع الأدوية (+75.8) وقطاع التأمين (+57.9) وقطاع الرعاية الصحية (+37.7)، بتسجيل نمواً بنسبة 30 في المائة، في حين أظهرت القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير مثل البنوك والطاقة مكاسب أقل نسبياً بنسبة 6.1 في المائة و20.0 في المائة، على التوالي.

الكويت

بعد أن انهت بورصة الكويت تداولات العام 2022 بتسجيلها نمواً محدوداً، اختتم مؤشر السوق العام لبورصة الكويت تداولات العام 2023 عند مستوى 6,817.3 نقطة، مسجلاً ثاني أعلى معدل تراجع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بفقده نسبة -6.5 في المائة من قيمته. وشهد مؤشر السوق الأول أكبر تراجع بين مؤشرات بورصة الكويت، إذ تراجع بنسبة 7.9 في المائة بعد أن تراجع 18 من أصل 31 سهماً من أسهم الشركات الكبرى المكونة للمؤشر خلال العام. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 4.0 في المائة خلال العام، تبعه مؤشر السوق الرئيسي الذي سجل انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة.

وخلال العام 2023، مال معامل انتشار السوق لصالح القطاعات الخاسرة مقابل الرابحة. وسجل مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر انخفاض سنوي بنسبة 16.9 في المائة على خلفية تراجع بنسبة مماثلة للمكون الوحيد ضمن القطاع وهو تحديداً سهم شركة الأنظمة الآلية. وكان قطاع الطاقة ثاني أكبر الخاسرين بتسجيله لانخفاض بلغت نسبته 16.6 في المائة، تبعه مؤشر قطاع الصناعة بتراجع بلغت نسبته 15.8 في المائة. وضمن أبرز الأسهم الخاسرة ضمن قطاع الطاقة جاء سهمي شركة سنرجى القابضة وشركة برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة بتراجعهما بنسبة 32.1 في المائة و22.7 في المائة، على التوالي. اما على صعيد القطاعات الرابحة، جاء مؤشر قطاع التأمين في الصدارة بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 47.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع الاستهلاكية ومؤشر قطاع السلع الكمالية بتسجيلهما لمكاسب سنوية بلغت نسبتها 37.2 في المائة و7.9 في المائة، على التوالي. وضمن مؤشر قطاع التأمين، تضاعف سعر كلا من سهم مجموعة الخليج للتأمين وشركة إعادة التأمين الكويتية عدة مرات خلال العام. وتعكس مكاسب مجموعة الخليج للتأمين قيام شركة مشاريع الكويت القابضة "كيبكو" ببيع حصتها في الشركة البالغة 46.32 في المائة في شركة التأمين إلى مجموعة فيرفاكس. وسجلت القطاعات ذات الثقل الوزني الكبير مثل البنوك والطاقة انخفاضاً بنسبة

8.2 في المائة و16.6 في المائة، على التوالي، خلال العام. وعلى صعيد قطاع البنوك، تراجعت أسعار كافة البنوك الكويتية باستثناء البنك التجاري الكويتي الذي حقق مكاسب (بنسبة 4.0 في المائة). أما ضمن قطاع الاتصالات، ارتفع سعر سهم أوريدو الكويت بنسبة 5.0 في المائة، في حين ارتفع سعر سهم شركة حياة للاتصالات بنسبة 41.7 في المائة. في المقابل، تراجع سعر كلا من شركة زين وشركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي).

وجاء سهم شركة إيفا للفنادق والمنتجعات في صدارة قائمة الأسهم الأفضل أداءً على أساس سنوي بتسجيل مكاسب بنسبة 713.1 في المائة، تبعه سهم شركة بيت الطاقة القابضة وسهم شركة المستشارين الماليين الدوليين (إيفا) بتسجيلهما مكاسب بلغت نسبتها 240.6 في المائة و209.8 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، جاء سهم شركة الصلبوخ التجارية في صدارة قائمة الأسهم المتراجعة على أساس سنوي بتسجيله تراجعاً بنسبة 47.4 في المائة، تبعه كلا من سهمي الشركة الوطنية العقارية والشركة الأولى للاستثمار والتنمية العقارية، بفقدهما نسبة 47.1 في المائة و41.7 في المائة من قيمتهما على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال العام بنسبة 29.3 في المائة ليصل إلى 39.6 مليار سهم في العام 2023 مقابل 56.0 مليار سهم تم تداولها في العام 2022. كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 30.5 في المائة لتصل إلى 10.4 مليار دينار كويتي مقابل 15.0 مليار دينار كويتي في العام 2022. وكان سهم بيت التمويل الكويتي مرة أخرى هو السهم الأكثر تداولاً في العام 2023، إذ بلغت قيمة التداولات السنوية للسهم 2.4 مليار دينار كويتي، تبعه سهم بنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 943.3 مليون دينار كويتي.

السعودية

كان مؤشر السوق السعودية (تاسي) ثاني المؤشرات الأفضل أداءً على مستوى الأسواق الخليجية، كما كان أحد الأسواق الأربعة التي سجلت أداءً إيجابيًا خلال العام 2023. وأنهى المؤشر تداولات العام عند مستوى 11,967.4 نقطة، مسجلاً مكاسب سنوية بنسبة 14.2 في المائة نتيجة للأداء القوي لعدد كبير من المؤشرات القطاعية التي سجلت نمواً ثنائي الرقم على أساس سنوي في العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، جاءت مكاسب السوق السعودية على الرغم من انخفاض أسعار النفط خلال العام إلى جانب استمرار المخاوف المتعلقة بأسعار الفائدة والتضخم العالمي، هذا إلى جانب القضايا الجيوسياسية الإقليمية. إلا ان أداء البورصة السعودية حصل على دعم من السوق الأولية النشطة. إذ شهدت المملكة سلسلة من الاكتتابات العامة الأولية خلال العام والتي انتهت بإدراج سبعة أسهم جديدة في السوق الرئيسية و32 سهماً في السوق الموازية. وكان سهم شركة أديس القابضة هو أكبر طرح عام أولي للشركات في السعودية هذا العام. وعلى الصعيد الرقابي، أطلقت البورصة السعودية أربعة مؤشرات جديدة في سبتمبر 2023 مصنفة وفقاً لحجم الشركة والطروحات الأولية. وتعكس مؤشرات حجم الشركات تركيبة السوق، إذ تمثل الشركات الكبيرة ما نسبته 70 في المائة من القيمة السوقية للأسهم الحرة، وتمثل الشركات متوسطة الحجم نسبة 20 في المائة، في حين تمثل الشركات الصغيرة نسبة 10 في المائة المتبقية. أما المؤشر الرابع، وهو مؤشر تداول للطرح الأولي العام، فهو مصمم لتتبع أداء الشركات المدرجة في السوق الرئيسية للبورصة خلال السنوات الخمس الأولى من ادراجها.

أما على الصعيد القطاعي، شهدت كافت المؤشرات القطاعية في السوق السعودية تداول اداءً إيجابيا باستثناء مؤشر صناديق الاستثمار العقارية المتداولة الذي انخفض بنسبة 7.7 في المائة خلال العام. حيث ارتفع مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 91.1 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع الرأسمالية وقطاع الأدوية بتسجيلهما نمواً بنسبة 90.0 في المائة و69.0 في المائة، على التوالي. وشهدت كافة مكونات المؤشر نمواً بعدة أضعاف خلال العام. كما ارتفعت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك والطاقة بنسبة 5.7 في المائة و14.6 في المائة، على التوالي خلال العام. ويعزى الأداء الجيد لقطاع الطاقة بصفة رئيسية لمكاسب سهم أرامكو السعودية الذي نما بنسبة 14.1 في المائة. وضمن قطاع البنوك، تراجعت 6 من أصل 10 بنوك مدرجة ضمن القطاع، في حين سجل كلا من سهمي مصرف الإنماء ومصرف الراجحي مكاسب سنوية جيدة بنسبة 18.7 في المائة و15.0 في المائة، على التوالي. وجاء سهم شركة اتحاد عذيب للاتصالات في الصدارة من حيث الأداء السنوي بتسجيله لمكاسب بنسبة 261.2 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية (السعودي الألماني الصحية) والشركة العربية للأنابيب بنمو

بلغت نسبته 247.0 في المائة و219.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة على أساس سنوي، فقد جاء في صدارتها سهم شركة الآمار الغذائية الذي فقد نسبة 31.0 في المائة من قيمته، وتبعه كلا من سهمي شركة التنمية الغذائية والبنك العربي الوطني بتراجعهما بنسبة 21.5 في المائة و21.1 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد أنشطة التداول، جاء سهم شركة أرامكو في الصدارة من حيث قيمة التداولات التي بلغت 78.1 مليار ريال سعودي، تبعه كلا من سهمي مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي بتداولات بلغت قيمتها خلال العام 76.2 مليار ريال سعودي و46.1 مليار ريال سعودي، على التوالي.

أبوظبي

كانت سوق أبوظبي للأوراق المالية ثالث أسوأ الأسواق الرئيسية أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023، إذ تراجع المؤشر العام للسوق بنسبة 6.2 في المائة لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 9,577.85 نقطة. في المقابل، كانت أبوظبي أفضل أسواق الأوراق المالية أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الماضيين عندما سجلت مكاسب بنسبة 20.3 في المائة و68.2 في المائة في العام 2021 و2022، على التوالي. إلا انه على الرغم من تراجع المؤشر العام، إلا أن إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة ارتفع بنسبة 12.3 في المائة ليصل إلى 2.9 تريليون درهم إماراتي (790 مليار دولار أمريكي) فيما يعزى بصفة رئيسية إلى إدراج شركات جديدة في البورصة مثل سهم شركة بيور هيلث القابضة، وهو الطرح الذي شهد إدراجاً ناجحاً بعد جمع نحو مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2023.

وعلى صعيد الأداء القطاعي، شهدت قطاعات البورصة اداءً متوازناً بين القطاعات، إذ سجلت خمسة من أصل عشرة مؤشرات قطاعية مكاسب خلال العام، بينما تراجعت المؤشرات الخمسة الأخرى. وسجل مؤشر السلع الكمالية مكاسب بنسبة 43.7 في المائة خلال العام 2023، متصدراً كافة المؤشرات القطاعية من حيث النمو، تبعه مؤشر قطاع العقار (23.5 في المائة)، ومؤشر قطاع السلع الاستهلاكية (19.4 في المائة). وبالمقارنة، انخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 18.8 في المائة، فيما يعد أكبر انخفاض على مستوى كافة المؤشرات القطاعية، وتبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية الذي خسر نسبة 15.5 في المائة من قيمته في العام 2023. اما المؤشرات القطاعية الكبرى مثل المؤشر المالي ومؤشر قطاع الاتصالات فقد سجلت انخفاضات سنوية ساهمت في ضعف أداء المؤشر العام للبورصة.

أما على صعيد الأسهم، جاء سهم شركة أبوظبي الوطنية للفنادق في صدارة قائمة الأسهم الرابحة على أساس سنوي، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 193.0 في المائة، تلاها شركة الخليج الاستثمارية بنسبة صعود 175.6 في المائة، ثم سهم شركة رأس الخيمة العقارية بنسبة 72.1 في المائة. أما على صعيد الأسهم الخاسرة، سجل سهم شركة ايبيكس للاستثمار أعلى نسبة تراجع بنسبة 43.7 في المائة تلاه شركة رأس الخيمة لصناعة الأسمنت الأبيض وشركة الخليج للصناعات الدوائية بنسبة 36.3 في المائة و33.7 في المائة، على التوالي، خلال العام.

دبي

كانت دبي هي أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2023، إذ سجلت مكاسب بنسبة 21.7 في المائة، لتنهي تداولات العام عند مستوى 4,059.8 نقطة. وتعتبر هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يرتفع فيها مؤشر سوق دبي. وعلى صعيد الأداء القطاعي، شهدت خمس من أصل تسع قطاعات في البورصة نمواً خلال العام 2023، بينما تراجع أداء القطاعات الثلاثة المتبقية. وشهد مؤشر قطاع السلع الكمالية أعلى معدل نمو خلال العام، مرتفعاً بنسبة 49.6 في المائة لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 1,473.5 نقطة، تبعه كلا من مؤشري القطاع العقاري والقطاع الصناعي اللذين سجلا نموا بنسبة 38.4 في المائة و26.7 في المائة خلال العام، على التوالي. في المقابل، تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 34.8 في المائة خلال العام

2023، مسجلاً بذلك أكبر انخفاض على مستوى المؤشرات القطاعية، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الاتصالات (-10.5 في المائة) ومؤشر قطاع المواد الأساسية (-3.0 في المائة).

وعلى صعيد الأسهم الرابحة فقد جاء في صدارتها سهم شركة الخليج للملاحة القابضة بارتفاعه بنسبة 431.9 في المائة في العام 2023، تبعه كلا من سهمي شركة الفردوس القابضة ومصرف السلام البحرين، بتسجيلهما لمكاسب بنسبة 224.8 في المائة و106.8 في المائة، على التوالي. في المقابل، جاء سهمي شركة شعاع كابيتال وشركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين في صدارة الاسهم المتراجعة في العام 2023، إذ خسرت أسهم الشركتين نسبة 50.7 في المائة من قيمتهما، تبعهما سهم شركة أرامكس بانخفاضه بنسبة 34.9 في المائة خلال العام 2023.

وعلى صعيد أنشطة التداول للعام 2023، شهد سوق دبي المالي نمواً قوياً، إذ ارتفع إجمالي كمية التداولات بنسبة 26.2 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 47.8 مليار سهم. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، تحسنت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 7.6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 95.4 مليار درهم إماراتي، مما يشير إلى تزايد تداولات الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة خلال العام. وكان سهم شركة إعمار العقارية هو الأكثر تداولاً في البورصة للسنة الثالثة على التوالي، إذ تم تداول أسهم بقيمة 22.7 مليار درهم إماراتي من أسهم الشركة في سوق دبي المالي. تبعه كلا من سهمي بنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي الإسلامي بتداولات بلغت قيمتها 11.5 مليار درهم إماراتي و7.1 مليار درهم إماراتي، على التوالي. أما على صعيد كمية التداولات في البورصة خلال العام 2023، فقد جاء سهم شركة الاتحاد العقارية في الصدارة، بتداول 10.1 مليار سهم من أسهم الشركة مقابل 4.2 مليار سهم تم تداولها في العام 2022، تبعه كلا من سهمي شركة ديار للتطوير ومصرف عجمان بتداول 3.9 مليار سهم و3.8 مليار سهم من أسهمها، على التوالي.

قطر

بعد أن أنهت بورصة قطر تداولات العام 2022 مسجلة أكبر تراجع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، أنهت البورصة تداولات العام 2023 عند مستوى 10,830.6 نقطة مسجلة مكاسب محدودة بنسبة 1.4 في المائة. وبالمقارنة، حقق مؤشر قطر لجميع الأسهم مكاسب سنوية بنسبة 5.2 في المائة، لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 3,629.57 نقطة. وظلت السوق الرئيسية في قطر نشطة إلى حد ما خلال العام. وشهدت البورصة إدراج ثلاثة أسهم جديدة خلال العام، وهي تحديداً بنك دخان في قطاع البنوك، وشركة الضمان للتأمين الإسلامي ضمن قطاع التأمين، وشركة ميزة ضمن قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية.

وكان الأداء القطاعي متباينا خلال العام بين الرابحين والمتراجعين. وجاء مؤشر قطاع الاتصالات في الصدارة كأفضل المؤشرات القطاعية أداءً في العام 2023 بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 29.4 في المائة بصدارة سهمي اوريدو وفودافون قطر اللذين ارتفعا بنسبة 23.9 في المائة و20.3 في المائة، على التوالي. وسجل مؤشر قطاع التأمين نمواً بنسبة 20.4 في المائة بدعم من الأداء الإيجابي لمعظم الأسهم المدرجة ضمن القطاع. إذ شهد كلا من سهمي شركة قطر للتأمين (+34.7 في المائة) ومجموعة الخليج للتأمين التكافلي (+29.1 في المائة) مكاسب قوية خلال العام. وكان مؤشر قطاع الصناعات ثالث أفضل القطاعات أداءً خلال العام بمكاسب بلغت نسبتها 8.9 في المائة. من جهة أخرى، كان مؤشر قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية هو الأسوأ أداء خلال العام، إذ انخفض بنسبة 4.3 في المائة على أساس سنوي، تبعه كلا من مؤشري قطاع العقارات والنقل، بتراجعهما بنسبة 3.8 في المائة و1.2 في المائة، على التوالي. وجاء انخفاض مؤشر قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية بعد أن تراجع أداء 8 من أصل 12 سهماً من مكونات المؤشر خلال العام. إذ تراجع سعر سهم شركة بلدنا، وشركة الميرة للمواد الاستهلاكية، والمجموعة للرعاية الطبية بنسبة -20.1 في المائة، و -12.6 في المائة، و-11.6 في المائة، على التوالي. في حين ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنسبة 3.4 في المائة خلال العام. وضمن قطاع البنوك، تراجع أداء 4 من أصل 9 بنوك خلال العام.

البحرين

ارتفع المؤشر العام لبورصة البحرين للعام الثالث على التوالي، مسجلاً نمواً بنسبة 4.0 في المائة في العام 2023 بعد النمو القوي بنسبة 5.5 في المائة الذي شهده في العام 2022. وكانت البحرين ثالث أفضل الأسواق أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2023. واختتم المؤشر العام تداولات العام مغلقاً عند مستوى 1,971.49 نقطة. وخلال العام، وصل المؤشر إلى أعلى مستوياته بنهاية يوليو 2023 عند 1,992.41 نقطة، إلا انه انخفض خلال الثلاثة أشهر التي تلت ذلك، قبل أن يشهد انتعاشًا جزئيًا خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023.

وكان الأداء القطاعي مختلطا بين قطاعات رابحة وأخرى خاسرة، إلا انه مال نحو الرابحين. وسجلت 5 من أصل 7 مؤشرات قطاعية مكاسب خلال العام مقابل تراجع مؤشرين. وسجل قطاع السلع الكمالية أعلى معدل نمو سنوي على مستوى البورصة بمكاسب بلغت نسبتها 5.1 في المائة، تبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية الذي يضم شركة واحدة فقط (شركة ألمنيوم البحرين)، والذي سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5.0 في المائة لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 5,260.3 نقطة.

وجاء سهم شركة ناس في صدارة الشركات الرابحة في بورصة البحرين على أساس سنوي مسجلاً مكاسب بنسبة 164.1 في المائة خلال العام 2023. تبعه كلا من سهمي مصرف السلام البحرين والمجموعة العربية للتأمين بمكاسب سنوية بنسبة 110.0 في المائة و81.8 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، فقد جاء في صدارتها سهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية مسجلا انخفاضا بنسبة 49.8 في المائة على أساس سنوي، تبعه كلا من سهمي شركة إنوفست وشركة البحرين لمواقف السيارات بتراجعهما بنسبة 49.3 في المائة و28.6 في المائة، على التوالي.

عمان

كانت سوق مسقط للأوراق المالية هي السوق الأسوأ أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2023 مقارنة بأدائها في العام 2022 عندما كانت ثاني أفضل الأسواق أداءً في المنطقة. إذ انخفض مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 7.1 في المائة خلال العام 2023 وأنهى تداولات العام مغلقاً عند مستوى 4,514.1 نقطة مقارنة بنمو بلغت نسبته 17.6 في المائة في العام 2022. وشهد المؤشر أداءً متقلباً خلال الربع الأخير من العام، حيث اقتصر تسجيله لمكاسب فقط على الربع الأول من العام 2023، وتبع ذلك بثلاثة أرباع متتالية من التراجع. وشهد الربع الأخير من العام أكبر انخفاض بنسبة 3.5 في المائة مقارنة بالتغيرات الهامشية التي شهدها المؤشر خلال بقية العام.

وكان الأداء القطاعي سلبياً في العام 2023، حيث تراجعت المؤشرات القطاعية الثلاثة خلال العام. وجاء مؤشر قطاع الصناعة في الصدارة باعتباره الأسوأ أداءً على مستوى المؤشرات القطاعية بفقده نسبة 14.8في المائة من قيمته خلال العام لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 5,475.23 نقطة، حيث سجل عدد كبير من مكونات المؤشر القطاعي انخفاضاً سنوياً. وتبعه المؤشر المالي الذي تراجع بنسبة 6.5 في المائة، لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 8,275.4 نقطة. في حين سجل مؤشر قطاع الخدمات أقل معدل انخفاض سنوي بنسبة 3.2 في المائة لينهي تداولات العام مغلقاً عند مستوى 1,773.9 نقطة.

وجاء سهم شركة الكروم العمانية في صدارة الشركات الرابحة للعام 2023 بتسجيله نمواً بنسبة 118.1 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة المدينة للاستثمار القابضة وشركة الباطنة للتنمية والاستثمار بتسجيل كلاهما نمواً بنسبة 100 في المائة خلال العام. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، تصدر سهم شركة دواجن ظفار قائمة أكثر الأسهم تراجعاً بفقده نسبة 88.9 في المائة من قيمته خلال العام، تبعه كلا من سهمي شركة مجان للزجاج وبركاء للمياه والطاقة بتسجيلهما لتراجع بلغت نسبته 85.8 في المائة و81.6 في المائة، على التوالي خلال العام 2023.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com